في معنى ترويج نتنياهو «صفحة جديدة»

انطوان شلحت

تناول المحللون وكُتّاب الرأي المقرّبون من الحكومة الإسرائيلية ورئيسها بنيامين نتنياهو قضايا كثيرة مُلفتة في إجمال عام من الحرب على قطاع غزّة، والتي اتسع نطاقها أخيراً ليشمل لبنان وإيران، وفقًا لتقديرات يشاركهم فيها محللون آخرون. وسنتوقف عند بعض هذه القضايا نظراً إلى أنها تعكس الأفكار المعشّشة في ذهن نتنياهو، ومن شأنها أن تؤشّر إلى وجهته. أولى هذه القضايا، وهي ما سبق لكاتب هذه السطور أن توقف عندها، ما شهدته الجبهة الشمالية مع لبنان وسورية من مستجدّات تتعلق بالمواجهة بين إسرائيل وحزب الله، حيث يُثار بصددها إلى: أوّلاً، تسبّبت هذه المستجدّات بصرف الاهتمام عن سيرورة الحرب في غزّة، وبالأساس عن مصير المخطوفين الإسرائيليين في القطاع. ثانيًا، إعادة حالة الإجماع القومي في الحلبة السياسية الإسرائيلية الداخلية حيال تصعيد القتال ضد حزب الله. ثالثًا، تعزّز نفوذ نتنياهو في هذه الحلبة السياسية إلى درجة من شأنها أن تؤدي إلى فتح صفحة جديدة تجاهه. رابعاً، لم تعبّر الإدارة الأميركية برئاسة جو بايدن عن تحفّظ شديد إزاء آخر خطوات الجيش الإسرائيلي وتحرّكاته، فهي لا تنفك تصرّح علنًا بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها عبر عدائها لإيران، وينطبق هذا على الهجوم المتوقع على إيران، الذي يمكن أن يكون موجّهًا ضد منشآت عسكرية، كما ينطبق على العملية البرّية الإسرائيلية في جنوب لبنان (يلمّح محللون في إسرائيل ضمناً إلى أن الولايات المتحدة تمارس الخديعة، حيث يؤكّدون أنها وافقت بصورة غير مباشرة على تحرّك الجيش الإسرائيلي عدة أسابيع، بينما زعم الموفد الخاص للرئيس الأميركي عاموس هوكشتاين أن الإدارة لم تعطِ الضوء الأخضر مسبقًا للعملية!). أمّا «الصفحة الجديدة» التي يتطلّع نتنياهو إلى بدء إسرائيليين بوجوب فتحها له بما يؤول إلى التغاضي عن صفحته السوداء، ارتباطًا بعملية طوفان الأقصى وما نجم عنها، فإنها تشمل فقط ما حقّقه من إنجازات حتى اللحظة. ويظل في مقدمها إظهار الحمض النووي الثابت لإو «الطبيعة الحقيقية» لإسرائيل آلة حرب هائلة لا تكلّ ولا تملّ، مثلما كتب الرئيس السابق لمجلس الأمن القومي مئير بن شبات، الذي يترأس حالياً أحد معاهد الأبحاث للشؤون الاستراتيجية المموّل من اليمين الإسرائيلي، في سياق مقال تلخيصي نشره أخيراً في صحيفة مكور ريشون. وفي قراءة بن شبات هذه هي صورة إسرائيل التي يرونها في طهران خلال مجمل النقاشات بشأن الرد على اغتيال الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله، وسبل تدخّل إيران في كل ما يجري، وفق ما انعكس الأمر بالأساس في كلمة الرئيس الإيراني مسعود بزشكيان في الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقال فيها: «في العام الأخير شاهد العالم طبيعة إسرائيل الحقيقية».

وتتعلق المسألة الثانية في هذه «الصفحة الجديدة» بدفع نتنياهو قدمًا بفكرة شرق أوسط جديد يُبنى على خلفية فرض إسرائيل شروطها لنهاية الحرب. وبحسب ما يروّجه الناطقون بلسان نتنياهو، ما يجري في الشرق الأوسط هو محور متابعة المتنافسَيْن على الرئاسة في الولايات المتحدة، وإذا كان لديهما شك في رصيد إسرائيل بالنسبة إلى واشنطن فقد جاءت أحداث الأيام الأخيرة لتبدّد هذا الشك. وإذا كان هناك تراجع في رؤية أن إسرائيل هي رأس الحربة في المواجهة ضد قوى الشر في إيران، فإن التطورات الأخيرة تساهم في إضعاف هذه الرؤية. وبطبيعة الحال، لا تقتصر المتابعة على الولايات المتحدة، بل تنسحب على دول أخرى كثيرة، بما في ذلك دول عربيّة في المنطقة سوف تؤثر نتائج الحرب وتطوّرها على موقفها إزاء إسرائيل. وضمن قائمة التحدّيات الماثلة أمام إسرائيل في سبيل فتح الصفحة الجديدة المشتهاة لنتنياهو، إقامة ائتلاف إقليمي، وعقد مزيد من اتفاقيات التطبيع، بقيادة الولايات المتحدة ولكن انطلاقًا من انتصار إسرائيل في الحرب.

ما بعد فوز قيس سعيّد بولاية ثانية

عمر كوش

لم يكُن مفاجئاً أن يفوز الرئيس التونسي قيس سعيّد بالانتخابات الرئاسية التي جرت في السادس من أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، كما لم تكن مفاجئة النسبة العالية المعلنة لفوزه، ولعل نسبة التصويت المتدنية (27,7%) تشي بأن معظم التونسيين قاطعوها، لأنهم لم يقتنعوا بجدواها ونزاهتها، خاصة أن سعيّد قام بكل ما يملكه من إجراءات كي يحوّلها إلى ما يشبه مبايعة له، بغرض تثبيت استفراده في كرسي الرئاسة خمس سنوات أخرى، ومواصلة ما أسماها «مسيرة النضال في معركة التحرير الوطنية»، التي يفسّرها كثيرون من التونسة بأنها معركة تصفية ما تبقى من المعارضة، واستكمال عملية الانفراد بالسلطة، التي سبق وأن بدأها بإجراءات استثنائية في 25 يوليو/ تموز 2021، واعتبرتها قوى سياسية تونسية انقلاباً على المنظومة السياسية في البلاد.

لعل السؤال المطروح بعد فوز سعيّد: ماذا بعد؟ فالرجل اتخذ إجراءات أفضت إلى قتل السياسة في تونس، ولم يتوقف منذ وصوله إلى الرئاسة عن ضرب أي إمكانية للممكن السياسي، وعلى مختلف المستويات، والمرجّح أن إجراءاته لن تتوقف عند ما قام به البرلمان التونسي، حين صوت على قرار تعديل القانون الانتخابي قبل موعد إجراء الانتخابات الرئاسية بأيام، وجرى بموجبه تجريد المحكمة الإدارية من صلاحياتها بالفصل في النزاعات الانتخابية، ومنحها إلى محكمة الاستئناف، لكن توقيت القرار كشف عن عدم رغبة النظام التونسي في إجراء انتخابات حرّة ونزيهة وشفّافة، خاصة أنه استهدف القضاء الإداري، فضلاً عن أنه يشكّل خطوة إضافية للقضاء على ما تبقّى من المؤسّسات القضائية المستقلة. ويأتي استكمالاً لمعركة التحرير الرئاسية مع القضاء التونسي التي أسفرت عن حلّ المجلس الأعلى للقضاء، وإقالة عشرات القضاة من مناصبهم، إضافة إلى أن الرئيس سعيّد سبق وحلّ الهيئة المستقلّة للانتخابات، وعيّن رئيساً جديداً لها وأعضاء آخرين، تميزت بها بعد الثورة.

يبدو أن الرئيس نسي، أو بالأحرى تناسى، ما صرّح به في عام 2019، بأن «وضع القانون الانتخابي أو التغيير فيه قبل أربعة أشهر من الانتخابات هو اغتيال للديمقراطية وللجمهورية»، الأمر الذي ينسف الحجج التي تذرّع بها أعضاء البرلمان التونسي الذين صادقوا على التعديلات، وحاولوا تسويق خطوتهم بأنها تعالج الثغرات السابقة، حيث يفنّد ما قاله سعيّد بنفسه قبل خمسة أعوام خلت كل الحجج والذرائع التي حاولوا تسويقها.

ليس خافياً أن مرحلة ما بعد فوز سعيّد بانتخابات رئاسية فُصّلت على مقاسه، لن تحمل تغييرات في المشهد السياسي التونسي، ولن تتمكّن منظومة الحكم في المدى المنظور من إيجاد أي مخرج من الأزمة المتفاقمة على المستويين، الاقتصادي والاجتماعي، فضلاً عن أزمة الحكم، وذلك بعد ما أفضت ممارسات النظام الحاكم إلى نزع السياسة من المجتمع، عبر منع جميع مظاهر العمل السياسي الحزبي، والتضييق على الفعاليات المدنية والشعبية، ووقف الحوارات والنقاشات التي تتناول قضايا السياسة والمجتمع، وبالتالي، ستتواصل حالة انسداد الأفق السياسي والمجتمعي التي تسبّب بها سعيّد ومحيطه المستفيد من سلطته، إضافة إلى أن التضييق الشديد على أحزاب المعارضة ومنظّمات المجتمع المدني في تونس أفضى إلى ضعفها الشديد، وحدّ كثيراً من قدرتها على المبادرة والتحشيد، خاصة بعد أن رُمي أغلب قيادتها في السجون، فضلاً عن حالات من اللامبالاة واليأس التي انتشرت بين غالبية التونسيين، الذين يحاولون تدبر أمورهم الحياتية، في ظل التدهور المتزايد في أوضاعهم المعيشية.

> تضع ممارسات منظومة الحكم في تونس قوى المعارضة وأحزابها في زاوية ضيقة، وتدفعها باتجاه اتخاذ خيارات صعبة

تفيد معطيات كثيرة بأن ممارسات سعيّد وإجراءاته، منذ وصوله إلى الرئاسة في 23 أكتوبر/ تشرين الأول 2019، تهدف إلى قتل السياسة من خلال اغتيال الممارسات والسبل الديمقراطية، التي بدأت بالنمو بعد أن أنهت الثورة التونسية حكم زين العابدين بن علي في بداية عام 2011، وتنحصر غايتها الأساسية في إغلاق الباب نهائياً أمام إمكانات التغيير السياسي عبر صناديق الاقتراع، إضافة إلى أنها تأتي كي تستكمل عملية احتكار القرار، وتحويل الهيئات المستقلة إلى مجرّد ذراع تنفيذية لمنظومة الحكم، تنحصر وظيفتها في تمرير سياسات السلطة، واتّباع أوامرها وتعليماتها، بعد تجريدها من الاستقلالية، وبما يتماشى مع منطق الاستفراد بالسلطة، الذي باتت تنهض عليه فلسفة المؤسّسة الحاكمة في تونس.

المشكلة أن ممارسات منظومة الحكم في تونس أفرغت التعدّدية السياسية من محتواها، وأفقدت الاختلافات في الرأي، وغيّبت التنوع الفكري في المجتمع، إلى جانب أنها شوّهت الوعي العام، بسبب فقدان الشفافية، وما أنتج بيئة تُشجع على الفساد والإفساد، تماشياً مع سوء الإدارة وانعدام الرقابة والمساءلة، الأمر الذي ساهم في رفع مستوى التوتر والصدام في المجتمع، خاصة في غياب الحوار السلمي في حل النزاعات. من جهة أخرى، تضع ممارسات منظومة الحكم في تونس قوى المعارضة وأحزابها في زاوية ضيقة، وتدفعها باتجاه اتخاذ خيارات صعبة، خاصة أن هذه المنظومة لا تتوقّف عن محاصرة الأحزاب والتضييق على مؤسّسات المجتمع المدني، وسط أجواء سياسية خانقة، بسودها الانقسام والتجاذبات، وعدم ثقة الأطراف السياسية ببعضها البعض، فضلاً عن تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية لمعظم التونسيين، وبما يزيد من مستوى التوتر السياسي في المشهد السياسي في البلاد. ولعل عودة الاحتجاجات التي شهدتها شوارع العاصمة تونس أخيراً تقدم دليلاً على تطلع غالبية التونسيين إلى تغيير حقيقي في اتجاه استكمال مسار الانتقال الديمقراطي، ورفضهم محاولة السلطة تأبيد نفسها، وإقصاء كل أطراف المعارضة ومنعها من ممارسة حقها في تقديم نفسها بديلاً عن المنظومة الحاكمة. وليس هناك طريق سوى السعي إلى تجاوز حالة الاستقطاب السياسي والأيديولوجي، التي قسّمت صفوف المعارضة التونسية، والتوافق على ضرورة التحالف من أجل التصدّي لما تحمله مرحلة ما بعد فوز سعيّد.

(كاتب سوري في إسطنبول)

كاريكاتير — عماد حجاج

لبنان بين حدّين: النهوض أو الانهيار

عبد اللطيف السعدون

يؤثر عن رئيس لبنان السابق (وليس من لاحق)، ميشال عون، وصفه الوضع في بلاده بأنه يشبه وضع سفينة تيتانك التي كانت تغرق فيما ركّابها يرقصون غير مدركين خطورة الوضع المحدق بهم إلى أن حلّت الكارثة.

ويبدو أن لبنان يقف اليوم على حافة الكارثة بالفعل، بعد أن أطبقت إسرائيل بعدوانها الهمجي على أرضه وسمائه من دون أن يستطيع لها ردّاً سوى ما يطلقه عليه عرقلة تنفيذ القرار 1701 عندما اشتدّ عوده، وامتلك القدرة على مناكفة الدولة، مستمداً فائض قوته من الدولة الراعية له، إيران، وهو حالياً يخوض حرب وجود، ويعاني انكساراً واضحاً. والنقطة الثانية موقف برّي الذي يعني أنه نفض يديه من تحالفه مع حزب الله، وشرع يسعى إلى أخذ موقع الريادة لدى الطائفة الشيعية بعد رحيل حسن نصر الله، وقد أعطى موافقته على تطبيق القرار الأممي من دون اعتبار لوجهة نظر إيران التي تشترط، كما قال وزير خارجيتها عبّاس عراقجي عند زيارته بيروت أخيراً، موافقة حزب الله، وبالتزامن مع وقف ممائل لإطلاق النار في غزّة. ومع ذلك تظل الخطورة محدقة بلبنان في حال إصرار العدو الصهيوني على طلب المزيد، أو الاستمرار في عدوانه الجنوني حتى الوصول إلى بيروت بحجّة «اجتثاث» حزب الله، بقى مهماً، في هذه المقالة، الإشارة إلى أن ضمور دور حزب الله في المعادلة السياسية وبما يفتح الأفق للعمل على انتخاب رئيس للبنان بعد عامين على شغور موقع الرئاسة، ما يعزّز من جهة أخرى، وإن بتركيز مضاعف هذا على انتزاع لبنان من مخالب اللعبة الدولية الكبرى الماثلة في المنطقة، والتي طرفاها الأساسيان أميركا وإيران، وإن بتكرّس في جملة إجراءات سريعة وفعّالة تضمن وقف العدوان الإسرائيلي، وإعادة النازحين إلى مساكنهم التي أجبروا على تركها، وضمن خطّة عملية لإعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان، وإلى جنوبه على الأخص. ويكمن المنهاج الذي يفترض أن يعتمده قرار مجلس الأمن 1701 كاملاً، والذي يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإرسال الجيش اللبناني إلى جنوب نهر الليطاني ووجوده هناك إلى جانب قوات الأمم المتحدة (يونيفيل)، ومن دون أي طرف ثالث، ونزع سلاح حزب الله والمجموعات المسلحة الأخرى.

ويلاحظ المتابع في ثنايا هذه التداعيات جملة نقاط تستدعي النظر والتأمل، أولاها تراجع دور حزب الله في المعادلة السياسية اللبنانية، خاصة بعد اغتيال نخبة قياداته، وانحسار وجود مقاتليه عملياً على أرض الجنوب إثر العدوان الإسرائيلي، وهو الذي عمل على عرقلة تنفيذ القرار 1701 عندما اشتدّ عوده، وامتلك القدرة على مناكفة الدولة، مستمداً فائض قوته من الدولة الراعية له، إيران، وهو حالياً يخوض حرب وجود، ويعاني انكساراً واضحاً. والنقطة الثانية موقف برّي الذي يعني أنه نفض يديه من تحالفه مع حزب الله، وشرع يسعى إلى أخذ موقع الريادة لدى الطائفة الشيعية بعد رحيل حسن نصر الله، وقد أعطى موافقته على تطبيق القرار الأممي من دون اعتبار لوجهة نظر إيران التي تشترط، كما قال وزير خارجيتها عبّاس عراقجي عند زيارته بيروت أخيراً، موافقة حزب الله، وبالتزامن مع وقف ممائل لإطلاق النار في غزّة. ومع ذلك تظل الخطورة محدقة بلبنان في حال إصرار العدو الصهيوني على طلب المزيد، أو الاستمرار في عدوانه الجنوني حتى الوصول إلى بيروت بحجّة «اجتثاث» حزب الله، بقى مهماً، في هذه المقالة، الإشارة إلى أن ضمور دور حزب الله في المعادلة السياسية وبما يفتح الأفق للعمل على انتخاب رئيس للبنان بعد عامين على شغور موقع الرئاسة، ما يعزّز من جهة أخرى، وإن بتركيز مضاعف هذا على انتزاع لبنان من مخالب اللعبة الدولية الكبرى الماثلة في المنطقة، والتي طرفاها الأساسيان أميركا وإيران، وإن بتكرّس في جملة إجراءات سريعة وفعّالة تضمن وقف العدوان الإسرائيلي، وإعادة النازحين إلى مساكنهم التي أجبروا على تركها، وضمن خطّة عملية لإعادة الحياة الطبيعية إلى لبنان، وإلى جنوبه على الأخص. ويكمن المنهاج الذي يفترض أن يعتمده قرار مجلس الأمن 1701 كاملاً، والذي يقضي بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإرسال الجيش اللبناني إلى جنوب نهر الليطاني ووجوده هناك إلى جانب قوات الأمم المتحدة (يونيفيل)، ومن دون أي طرف ثالث، ونزع سلاح حزب الله والمجموعات المسلحة الأخرى.

ويلاحظ المتابع في ثنايا هذه التداعيات جملة نقاط تستدعي النظر والتأمل،

القمع العابر للحدود في زمن الإفلات من العقاب

معتز الفجيري

نشرت مجلة ذي إيكونوميست في سبتمبر/ أيلول 2023 تحقيقاً مطوّلاً يكشف كيف أصبحت دول كثيرة أكثر جرأة في اغتيال خصومها في الخارج، وأن الدول ذات النفوذ الصاعد في الجنوب أصبحت لا تتردّد في التعبير عن قوتها خارج حدودها، بتعقّب خصومها ومعارضيها على أراضي الدول الغربية. ونشر التحقيق ردّة فعل على واقعة اغتيال الناشط الكندي من أصل هندي، هاردیب سينغ نيجار، بالرصاص خارج معبد سيخي في مقاطعة بريتش كولومبيا في كندا في يونيو/ حزيران 2023. كان الرجل قيادياً بارزاً في حركة انفصالية في ولاية البنجاب الهندية، أثارت حادثة الاغتيال توتراً دبلوماسياً بين كندا والهند، حيث أكد رئيس الوزراء الكندي، جاستن ترودو، وجود مؤشّرات إلى تورّط الحكومة الهندية في عملية الاغتيال. وكانت روسيا قد أقدمت في نوفمبر/ تشرين الثاني 2006 على اغتيال عميل المخابرات الروسي المنشق، اليسكندر ليتفينكو، في لندن بتسميمه بمادّة مشعة، وشهد هذا العام الذكرى السادسة على التصفية الوحشية للكاتب والمعارض السعودي جمال خاشقجي في القنصلية السعودية في إسطنبول.

دفعت هذه الوقائع الجمعية البرلمانية التابعة لمنظمة مجلس أوروبا إلى نشر تقرير في يونيو/ حزيران 2023 عن التهديد المتزايد للقمع العابر للحدود، الذي تنفذه دول مثل روسيا وتركيا وأذربيجان وروسيا البيضاء ضد معارضيها على الأراضي الأوروبية. وقد رصدت «هيومن رايتس ووتش» أنشطة مشابهة قامت بها الجزائر والصين وكازاخستان، وإيران، وطاجيكستان، وتركمانستان، والإمارات، ورواندا، وتايلاند، وجنوب السودان، وإثيوبيا. وقد أصدرت الجمعية البرلمانية، عقب صدور هذا التقرير، قراراً يطالب الدول الأعضاء في مجلس أوروبا باتخاذ إجراءات صارمة لحماية النشطاء والمعارضين اللاجئين على أراضيها من أنماط الملاحقات والاعتداءات وأنشطة المراقبة. وفي تقرير شامل صدر قبل أيام في باريس كشف المنبر المصري لحقوق الإنسان والجبهة المصرية لحقوق الإنسان، بالشهادات والوثائق، عن أنماط استهداف النشطين الحقوقيين المصريين المقيمين في البلدان الأوروبية والولايات المتحدة وتركيا وتونس لإضعاف نشاطهم وردع غيرهم من المصريين عن الانضمام لأنشطة معارضة خارج البلاد، التي تشمل التهديد بالقتل والخطف، وإصدار أحكام غيابية بالسجن أو التحقيق، وتوجيه اتهامات ضد بعضهم في قضايا ذات طابع سياسي، وتتعلق بالممارسة السلمية في الحقّ في حرية الرأي والتعبير، والحرمان التعسّفي والمنهجي من الحصول على الخدمات القنصلية، عبر منع إصدار بطاقات الرقم القومي، وشهادات ميلاد لهم ولأبنائهم، وإصدار جوازات السفر المصرية وتجديدها. ليس تعقّب المعارضين عبر الحدود ظاهرة جديدة؛ ففي عقدي السبعينيات والثمانينيات، وفي إطار ما يعرف بـ«العملية كوندور»، ارتكبت الأنظمة العسكرية في دول أميركا الجنوبية والوسطى، مثل تشيلي، والأرجنتين، والبرازيل، وبيرو، وأوروغواي، وباراغواي، وبوليفيا، آلاف الجرائم الجسيمة ضد إعلاميين وحقوقيين وسياسيين ودبلوماسيين سابقين في أنحاء مختلفة من القارّة الأميركية، وداخل الولايات المتحدة.

وبحسب مصادر كثيرة، تعاونت المخابرات المركزية الأميركية مع تلك الأنظمة العسكرية في تنفيذ هذه الخطّة للتخلص من المعارضين اليساريين في سياق الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي. وتشكّ عودة القمع العابر للحدود في العقد الأخير عن ثقة الدول السلطوية في تنفيذ أفعالها وتبريرها، بالتزامن مع اضمحلال القيادة الأوروبية والأميركية لنظام حقوق الإنسان، وقدرة الدول التسلطية على تهديد معارضيها واستهدافهم داخل أراضيهم من دون محاسبة. تستند هذه الدول أيضاً إلى ازدواجية معايير الدول الغربية، واستخدام بعضها، مثل الولايات المتحدة، أساليب متشابهة في مرحلة ما بعد هجمات 11 سبتمبر (2011) لاختطاف، وأحياناً تصفية، الإرهابيين المشتبه فيهم خارج القانون، فضلاً عن التوسّع في إدراج كثير من الأشخاص والهيئات في قوائم الإرهاب من دون ضمانات قانونية. ويبدو أن الفرصة سانحة في هذه الأوقات لدول عربية للتوحش في التعامل مع معارضيها داخل حدودها وخارجها، بالتزامن مع استمرار تدهور الأوضاع الأمنية الإقليمية، نتيجة استمرار العدوان الإسرائيلي في غزّة ولبنان، والمواجهات الإسرائيلية الإيرانية، واستمرار الفشل السياسي والأخلاقي الدولي والعربي في وقف النزيف الإنساني في فلسطين ولبنان.

(حقوقي وأكاديمي مصري)

> الفرصة سانحة لدول عربية للتوحش في التعامل مع معارضيها داخل حدودها وخارجها

كفى جلداً للمقاومة!

علي انوزلا

بعد عام كامل من الصمود والقتال والتضحيات والدموع والآلام والأحزان، ثمة من يأتي اليوم ليعطي الدروس للمقاومة، مؤنّباً ومنتقداً ومحرّضاً ومحبطاً، وبين هؤلاء الصادق والغاضب بل وحتى الواقعي الناصح الذي يقرأ تطور الأوضاع ويستشرف أبعادها المأساوية، ولكن بينهم أيضاً مروّجي أطروحات التيئيس والإحباط لبعث اليأس في النفوس والدعوة إلى الاستسلام للأمر الواقع المهزوم، وإعلان انتصار المشروع الصهيوني الذي إذا حل بالمنطقة سيكون أكثر وبالاً عليها من كل الحروب التي عاشتها منذ أن زُرع هذا الكيان الغاصب فوق أرض فلسطين التاريخية. عام كامل من الحرب والدمار والتضحيات التي أدت إلى استشهاد وجرح أكثر من 150 ألف شخص على جميع الجبهات، وترحيل وتشريد أكثر من ثلاثة ملايين شخص أصبحوا لاجئين داخل بلادهم في قطاع غزة ولبنان، أغلبهم دمرت بيوتهم ومدنهم وقراهم، وضع يصعب تصوره وبالأحرى تحمّله، لكن أن يأتي اليوم من يلقي اللوم على الضحية ويجلد المقاومة ويحمّلها مسؤولية الجرائم التي ارتكبها الصهاينة وحماتهم في الغرب، فهذه قاحة تبعث على التقزّز والاشمئزاز، لأنها تقطر بالشماتة والخبث واللؤم، وربما العمالة أيضاً.

من يؤاخذ، بعد عام كامل من الصمود، «حماس» على هجومها يوم 7 أكتوبر على إسرائيل، ويحمّلها مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع، لا يضع نفسه في موقعها ووضع الفلسطينيين في غزّة التي ظلت محاصرة 17 سنة حتى نسيها العالم وكاد ينسى قضيتهم الأم القضية الفلسطينية، فهؤلاء لا يفعلون سوى ترديد السردية الصهيونية التي تُريد أن تُقنع العالم بأن التاريخ بدأ يوم 7 أكتوبر، ولن نذهب بعيداً لنبحث في التاريخ القريب أو البعيد عما كان يبرّر للفلسطيني أن يقوم بما قامت به «حماس» يوم 7 أكتوبر طيلة تاريخ مأساته المستمرة وتغريبته الطويلة، يكفي أن ننظر فقط إلى ما يجري اليوم أمامنا في الضفة الغربية، فهذه أرض لا تحميها «حماس»، وهي منذ أكثر من 30 سنة تحت «وصاية» السلطة الفلسطينية التي تنشق أمنياً وسياسياً مع قوة الاحتلال، وبدلاً من أن تشهد السلام الذي وعدت به منذ ثلاثة عقود، حوّلها الاحتلال ومستوطنوه إلى جحيم يومي لا يُدرك قساوته سوى الفلسطيني الذي يدفع فاتورته من دمه وحريته وصحته وأرضه وقوت يومه ومن حاضره ومستقبله. أليس مثل هذا الواقع المأساوي الذي أغلق كل الأبواب أمام الفلسطينيين وحشرهم في الزاوية داخل كهف معتقل مفتوح اسمه غزة هو الذي دفع مقاوميهم إلى القيام بما قاموا به يوم 7 أكتوبر؟ فساعة الانفجار هذه كانت ستنازَف، سواء حدثت قبل عام أو بعد عام، وسوف تتكرر بعد عام أو عامين أو أكثر إذا بقي الوضع كما هو عليه، ولا شيء ينبئ بأنه سوف يتحسّن لأنه يتراجع كل يوم من السيئ إلى الأسوأ، ومن يستنكرون على «حماس» طوفانها عليهم أن ينتظروا طوفاناً أكبر في المستقبل القريب إذا لم يُعترف للفلسطيني بحقه في العيش على أرضه وتقرير مصيره بنفسه. وما يتسحب على فلسطين ينسحب على لبنان ومقاومته، ومع الأسف ثمّة اليوم من بات يعتبر القضاء على «حزب الله» من طرف إسرائيل فرصة «تاريخية» لتحرّر لبنان وانتهاء تمزّقه الطائفي، وكان الطائفية بدأت مع وجود حزب الله الذي لم يزر النور سوى عام 1982، وقبل وجوده بأربع سنوات اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية التي دمّرت البلد ومهّدت للاجتياح الإسرائيلي لبيروت واحتلال لبنان، وما تلاه من استسلام عربي في قمة فاس التي عرضت السلام على إسرائيل مقابل القليل مما تبقى من الأرض الفلسطينية، ما جعل شراهة الإسرائيلي تكبر حتى جمعتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى وظهرت المقاومة اللبنانية في الجنوب بتزعّمها «حزب الله» الذي حرّر الجنوب اللبناني بقوة السلاح والنار وليس باتفاقات السلام أو الاستسلام.

الكلام الذي يروّج له خلال هذه الأيام العصيبة التي تمرّ بها المقاومة في غزة ولبنان، سبق أن سمعنا ما يماثله إبّان الغزو الأميركي للعراق، ومن العراقيين والعرب ممن كانوا يرددون بتفاؤل مزيّف بأن انهيار نظام بغداد والقضاء على صدام حسين سيحرّر العراق وشعبه ويحرّر معه العرب وبلدانهم، ويحوّل العراق إلى أكبر واحة ديمقراطية في الشرق الأوسط، وبيعت التنمية والتطوّر في المنطقة وينهض بشعوبها ودولها.. وهلمّ جراً من أضغاث أحلام كهذه كان بيبعها أنصار الغزو الأميركي ومروّجو أطروحة الشرق الأوسط الجديد؟!

سقوط المقاومة يعني بداية الحقبة الإسرائيلية في المنطقة التي سوف تمتد لعقود مقبول، ومع الأسف، ثمّة من بدأ من الآن يتهيّأ للزمن الإسرائيلي المقبل، مثلما رأينا نكرات نسبها التاريخ هلّلت للغبد الأميركي كما سقوط بغداد. وهذا هو حلم بنيامين نتنياهو والغرب الإمبريالي الذي يدعمه ويحميه، ومثل هذا الحلم سبق أن عبّر عنه الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن وإدارته ممن كانوا ينعتون بـ «المحافظين الجدد»، عقب اجتياحهم العراق، ووجدوا من سايرهم خطابهم في الشرق الأوسط من العملاء والمحبطين واليائسين والخائفين فكيف كان مصير كل هؤلاء وشعاراتهم؟ ألم يمكر بهم حكم التاريخ الذي لا يرحم؟ ما تقوم به إسرائيل، ونجحت في تحقيقه، هو حرب الترهيب لاستعادة قوة الردع التي تحتاجها راعيتها أميركا لتحكم المنطقة لعقود مقبلة. لكن استعمال القوة والإفراط في استعمالها لن يحلا المشكل، لأن القوة لم تحلّ في أي يوم من الأيام أي مشكل في العالم، ولكنها في المقابل تؤدّي إلى تعقيد المشكل وإدامته، وكل الحروب التي خاضتها إسرائيل وكل الجرائم التي ارتكبتها في حقّ شعوب المنطقة لم تؤدّ إلى إحلال السلام أو شعورها بالأمن، ولا أدلّ على ذلك من أنها الدولة الوحيد في العالم التي تعيش في حالة حرب مستمرة منذ أن زرعت في المنطقة قبل سبعة عقود. وبدون البحث عن مخرج سياسي يُنصف الفلسطينيين ويبعد الخطر عن اللبنانيين فلن تنعم إسرائيل بالأمن والسلام حتى لو طبّعت علاقاتها مع كل الأنظمة العربية، لأن السلام الحقيقي هو الذي سيقبله الفلسطينيون أو الذي يُبنى على أنقاض الفلسطينيين، وفي هذه الحالة على إسرائيل أن تبيد كل الفلسطينيين أو تطردهم من فلسطين، وهذا ما تحاول أن تنفذه في غزة ولن تفلح في ذلك، وبالأحرى أن تنفّذه على كل الفلسطينيين على كامل تراب فلسطين، وستبقى القنبلة الديموغرافية الفلسطينية السلاح الأمضى والأقوى الذي سينتصر للفلسطينيين في النهاية، طال الزمن أم قصر.

هذه الحرب سوف تتوقف ذات يوم لأنه لم يسجل في التاريخ أن حرباً استمرّت إلى الأبد، لكنها لن تنتهي لأنها زادت من منسوب الحقد والكراهية والعداء بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وبين أغلبية العرب عموماً والإسرائيليين، والسلام المفترى عليه لن يتحقق غداً كيفما كانت نتيجة هذه الحرب التي لن تكون سوى هدنة قبل أن تندلع من جديد بعد سنة أو عقد، فالجرائم الإسرائيلية في غزة ولبنان لن تمحوها عشرات السنين، وسيبقى ثأرها يتوارث جيلاً بعد جيل، والأمن الذي تعتبره إسرائيل شرطاً وجودياً لبقائها واستمرارها لن يتحقّق خلال السنوات وربما العقود المقبلة بدون إحلال سلام حقيقي يعترف للفلسطيني بحقه في العيش بسلام فوق أرض أجداده، وهذا حقّ تاريخي ووجودي لم تسقطه كل الحروب التي شهدتها المنطقة ولن يسقط ما دام يوجد على أرض فلسطين من يحمل شارة النصر ويواصل المسير.

(كاتب مغربي)

> الأمن الذي تعتبره إسرائيل شرطاً وجودياً لبقائها واستمرارها لن يتحقق خلال السنوات وربما العقود المقبلة

تضامناً مع فلسطين ولبنان، كوبنهاغن، 5 أكتوبر 2024 (محمد أحمد/الأناضول)

كارثية «طوفان» سوريّ

ارنست خوري

كانَ الإبادة الإسرائيلية المرتكبة بحق الفلسطينيين منذ عملية طوفان الأقصى قبل عام تغري بعض السوريين ممن اختبروا طيلة ثمانية أعوام على الأقل (بين 2012 و2020)، ما يشبه الذي يُرتكب منذ سنة في غزة ومنذ أسابيع في لبنان من قتل جماعي وتدمير شامل واحتلال للأرض. تفيد أنباء واردة من شمال غربي سورية بأن استعدادات تجريها فصائل معارضة و«هيئة تحرير الشام» (وجب التذكير دائماً أنها الفرع السوري من تنظيم القاعدة وإن غيّرت اسمها) لشنّ عمل عسكري كبير ضد قوات النظام السوري وحزب الله والمليشيات الإيرانية في ريفي إدلب وحلب، يحرّك الجبهات المتوقفة فعلياً منذ مارس/ آذار 2020. الهدف المتداول للمعركة المأمولة رنّان فخم، من نوع قلب الطاولة، وتغيير موازين القوى، وتوجيه الضربة القاضية في سبيل التحرير. شعارات تشبه تلك التي تم إلباسها لعملية السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) في مستوطنات «غلاف غزة»، وقد استغلها الإسرائيلي ليقضي على ما تبقى للفلسطينيين من بشرهم وبلدهم وقضيتهم، بدءاً من غزّة وصولاً إلى الضفة الغربية ومروراً بالقدس، وكلما كبرت الكارثة في الواقع زادت قصائد الغزل في البيانات وعلى الشاشات وعلى وسائل التواصل الاجتماعي ترسيخاً لثقافة سياسية تتقن قلب المفاهيم، فتسمّي الهزائم انتصارات وتتعامل معها على هذا النحو. يرى سوريون من فصائل معارضة ومن تنظيم الجولاني اليوم أن الأرض مهيّدة لا سيما بعد الضربات الهائلة التي يتلقاها حزب الله في لبنان أو سورية وسحبه مقاتلين إلى لبنان، كذلك استغلالاً لاستهداف المليشيات الإيرانية بغارات إسرائيلية شبه يومية في مختلف المحافظات السورية، للتقدم مجدداً ولتغيير خرائط السيطرة المجمدة بموجب الاتفاقات الروسية ـ التركية ومسار أستانة سيئ الذكر. المطلعون على الدردشات والتسريبات الدائرة على حسابات المكتب الإعلامي لـ«هيئة تحرير الشام» وغرفة عمليات الفتح المبين (تضم فصائل معارضة و«هيئة تحرير الشام») ينقلون أجواء يجب أن تثير ذعراً لما تفضحه من شعور بفائض قوة متخيلة رأينا أحد ترجماته في غزة وفي لبنان. هناك، في كوكب الحالمين بتنفيذ ما يشبه السابع من أكتوبر سورياً، يقولون إن الظروف باتت مناسبة لبدء المعركة الحاسمة لإزالة وجود النظام السوري في الشمال ومعه مقاتلي إيران وحزب الله، ومن يدري، ربما قاعدة حميميم الروسية وفيالقها المتعددة فوق الأرض السورية. كلام عندما تسمعه يزول أي شك قد ينتابك بأن علاقة هؤلاء المسلحين ومسؤوليهم بالسياسة وبالحسابات الضائعة وبالمصلحة العامة وبالحكمة، هي نفسها علاقة النار بالثلج. يجهل هؤلاء أو يتجاهلون أن تركيا قد تجد في حملة عسكرية مشابهة فرصة للتخلي عن فصائل معارضة لا تزال ترفض الالتزام بموجبات رغبة أنقرة بتطبيع علاقتها مع دمشق، فتزيل الغطاء العسكري عنها وتتيح للأطراف الأخرى القضاء عليها، فيكون ذلك الحدث فصلاً من فصول تغيير خرائط الجغرافيا والنفوذ في المنطقة. يجهل هؤلاء أو يتجاهلون أن روسيا قادرة على خ

هل الشرق الأوسط حقاً على شفا حرب عالمية؟

عائشة البصري

منذ بداية الغزو الروسي أوكرانيا كثر الحديث، خاصة في منصّات التواصل الاجتماعي، عن احتمال اندلاع حرب عالمية ثالثة، وتجدّد بشكل لافت في أعقاب الردّ الصاروخي المُحتشم الذي شنّته إيران على إسرائيل يوم 1 أكتوبر/ تشرين الأول الجاري، بتنسيق مع واشنطن. وقد حذّر الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، في كلمة ألقاها في تجمّع انتخابي في ولاية ويسكنسن، من أن العالم قد يكون على شفا حرب عالمية ثالثة إذا اتسعت الاشتباكات في الشرق الأوسط بسبب الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى... ويجانب الرئيس الشعبوي، المعروف بالكذب والتهويل والمبالغة، الحقيقة مرّةً أخرى، لعدة أسباب، أهمها أن توصيف الحرب العالمية يُطلق عادة على حروب واسعة النطاق، تقودها القوى العظمى في تكتلات، تشمل دولاً حليفة عديدة، وعدة مناطق جغرافية قد تمتد إلى عدة قارّات، في حين أنه ليس هناك احتمال لدخول روسيا والصين مواجهة مباشرة ضد الحلف الغربي الذي تقوده إسرائيل، في حروب تفتخر بأنها تقودها على سبع جبهات. فحتى إن جرى تصعيد المواجهة المسلحة بين هذا الحلف وإيران، فإن موسكو الغارقة في حرب أوكرانيا، وبكين الحريصة على النأي بنفسها عن الحروب وحروب الشرق الأوسط تحديداً، لن يجازفا بمصالحهما وأولوياتهما لإنقاذ إيران وباقي المنطقة التي لا تشكل بالنسبة لهما مصلحة وجودية تستدعي مواجهة الآلة العسكرية الغربية الجبارة التي تشارك في آخر حروبها الكولونيالية ضد العرب والمسلمين.

وصف العالمية بعيد عن مستقبل هذه الحرب التي لا ينطبق عليها وصف «حرب إقليمية» أيضاً، بقدر ما تتحقّق فيها شروط ما تُعرف بـ«الحرب الدولية»، فحسب أدبيات النزاع تقتصر الحروب الإقليمية، كحرب البلقان أو الحرب الإيرانية - العراقية، على منطقة جغرافية محدّدة، وقد تشمل دولاً مجاورة، أو أطرافاً داخل المنطقة الإقليمية، وتتميّز بعدم مشاركة مباشرة للقوى العظمى. في المقابل، تشمل الحروب الدولية، كحرب فيتنام، عدة دول من مناطق جغرافية مختلفة، وقد تتضمّن مشاركة قوى كبرى، على الرغم من أن القتال قد يظلّ منحصراً في مناطق محدّدة.

ولأن الأمر، كما يقول الكاتب الفرنسي ألبير كامو «الخطأ في تسمية الأشياء يزيد من بؤس العالم»، لا بد من توضيح أن الحرب التي تقودها إسرائيل ضد دول المنطقة وشعوبها دولية بامتياز، نظراً إلى انخراط قوى عظمى ولاعبين خارجيين كثر في تحالف إسرائيل الدولي الذي يضم بالأساس أميركا وبريطانيا وفرنسا وألمانيا، القوى الراعية للاحتلال الإسرائيلي ومخطّط «الشرق الأوسط الجديد». منذ أن أطلقت إسرائيل شرارة حرب الإبادة في قطاع غزة، تقف هذه الدول بجانبها، على الأرض وبشكل علني، إذ لا تكتفي واشنطن مثلاً بتقديم الدعم المالي والعسكري والدبلوماسي لإسرائيل، بل تشارك أيضاً في التخطيط للعمليات العسكرية في غزّة ولبنان واليمن وإيران وتساهم في تنفيذها. وبينما تحثّ على خفض التصعيد، تقود حلفاً عسكرياً دولياً ضد الحوثيين ضمّ في مطلع العام كلاً من بريطانيا وهولندا وكندا والنرويج وأستراليا. وبالنيابة عن إسرائيل، قادت واشنطن عملية التصدي الدولي للهجومين الإيرانيين اللذين شنتهما في إبريل/ نيسان وأكتوبر/ تشرين الأول من العام الجاري. وإلى جانب تسخيرها أسلحة الدمار الشامل، على الأرجح، قدّمت أميركا لإسرائيل معلومات استخبارية مكّنتها من اغتيال قادة في حركة حماس وحزب الله وإيران.

> استُدرجت إيران إلى ساحة المواجهة، ودخلتها مرغمةً، فور اقتناع النظام بأن أمنه ونفوذه في المنطقة، بل ووجوده أيضاً، أصبحوا على المحكّ
>
> يؤكّد الواقع، كما نتابعه اليوم، أنه لولا هذا الحلف العسكري الضخم والواسع النطاق لما استطاعت دولة الاحتلال أن تعربد في المنطقة

وعلى عكس الحربين الدوليتين اللتين قادتهما أميركا وبريطانيا ضد العراق، لا يُظهر الإعلام الغربي والعربي حجم الحشد العسكري الأميركي والأوروبي في البحر الأبيض المتوسط والخليج والبحر الأحمر، بما يوحي بأن إسرائيل، وإسرائيل وحدها، هي التي تخوض الحرب الدائرة، ويرسّخ أسطورة انتصاراتها على العرب والمسلمين. لكن الواقع، كما نتابعه اليوم، يؤكد أنه لولا هذا الحلف العسكري الضخم والواسع النطاق لما استطاعت دولة الاحتلال أن تعربد في المنطقة. ويكفي التذكير بأن أميركا وحدها نشرت ثلاث مدمّرات برمائية في شرق المتوسط، وأربع أخرى في البحر الأحمر، بالإضافة إلى غوّاصة نووية باليستية، ومجموعة من حاملات الطائرات، وأسراب من المقاتلات، وعشرات السفن الحربية، إلى جانب نشر جنودها في «الشرق الأوسط» الذين يقدّر عددهم بحوالي 50 ألف جندي في المنطقة. وبحسب تقارير موقع الصحافة الاستقصائية البريطاني UK declassified، فقد نشرت بريطانيا حاملات طائرات وسفناً حربية في شرق المتوسط، ونفّذت مائة رحلة تجسّس فوق غزّة لدعم المخابرات الإسرائيلية، ويرجّح استمرار هذا الدعم في سماء لبنان. كما نشرت لندن طائرات «تايفون» لاعتراض الطائرات الإيرانية المسيّرة والصواريخ الباليستية، وشاركت في الضربات الجوية ضد الحوثيين في البحر الأحمر، واعترضت الطائرات المسيّرة والصواريخ الباليستية الإيرانية من قاعدة سلاح الجو الملكي في أكروتيري بقبرص، بالإضافة إلى تدريبها الجيش الإسرائيلي على أراضيها، ووجود فريق تجسّس بريطاني في إسرائيل.

أما فرنسا، فقد زودت إسرائيل بطائرات مسيّرة مسلّحة من طراز هيرميس 900 استخدمت في حملة إبادة الفلسطينيين في غزّة، بحسب الموقع الفرنسي للصحافة الاستقصائية Disdclose، وأرسلت منذ مطلع السنة الجارية حاملة مروحيات برمائية وفرقاطتين منتشرتين قبالة جزيرة قبرص، إضافة إلى نشرها عتاداً عسكرياً في ضفاف البحر الأبيض المتوسط لم تفصح باريس عن تفاصيله، في حين أنها لم تخفِ مشاركتها في اعتراض الصواريخ والطائرات المسيّرة الإيرانية، انطلاقاً من قاعدتها في الأردن.

ودعمت ألمانيا إسرائيل بالطائرات المسيّرة «هيرون تي بي» لاستخدامها في حربها ضد المدنيين في غزّة، ويُرجح أنها مستمرّة في دعم الحملة الإسرائيلية ضد لبنان وباقي شعوب المنطقة. المؤسف أن هذا التحالف الدولي ضد العرب والمسلمين لا يتوقف عند المحور الراعي للاستعمار الصهيوني، بل تشارك فيه دول عربية وأخرى ذات أغلبية مسلمة، مثل أذربيجان وكازاخستان ونيجيريا التي توفر لإسرائيل أكبر حصّة من احتياجاتها النفطية، التي لولاها لما تحركت آلة الحرب الإسرائيلية؛ النفط الذي تسمح تركيا بتدفق جزء كبير منه عبر أراضيها، رغم مقاطعتها التجارية إسرائيل وشعاراتها الجوفاء.

هذه بعض الحقائق التي لا تلخص بشكل شامل تفاصيل هذه الحرب الدولية بانخراط مباشر لدول هذا الحلف الأورو - أميركي الصهيوني في مشروع «الشرق الأوسط الجديد»؛ حرب تقدَّم أحياناً على أنها حرب وكالة تخوضها إسرائيل بالنيابة عن حلفائها، في حين أنها حربٌ بشراكة كاملة معهم. وهذا ما قد يجعل روسيا، أقرب الحلفاء إلى إيران، تكتفي بدعم عسكري غير مباشر إن شنّت إسرائيل هجوماً واسعاً على طهران، رغم تكثيف التعاون العسكري بين موسكو وطهران منذ اجتياح روسيا أوكرانيا، ورغم أن تحالفهما قد يُكلّل قريباً بتوقيع معاهدة تعاون شامل بين البلدين.

صحيحٌ أن إيران، التي ولجت مجموعة البريكس، ويجمعها بكل من روسيا والصين مجموعة معاهدات اقتصادية واستراتيجية، وبلغت الاستثمارات الصينية في إيران 400 مليار دولار على مدى ربع القرن المقبل، لكن هذه المصالح المشتركة لا ترقى إلى مستوى وجودي يجعلها تفتح جبهة آسيوية، وإطلاق شرارة حرب عالمية ثالثة في وقت لم تحسم روسيا بعد حربها ضد أوكرانيا، بينما تنشغل الصين باحتواء تايوان ومواجهة الفيليبين في سلسلة مواجهات في بحر الصين الجنوبي، مجالها الحيوي. أقصى ما يمكن أن تقوم به موسكو وبكين دعم طهران اقتصادياً وعسكرياً ودبلوماسياً، وأن يستمرّا في الدفاع عن حقّ إيران في الدفاع عن سيادتها، والتصدّي لأي محاولة لتمرير قرار يدينها في مجلس الأمن.

استُدرجت إيران إلى ساحة المواجهة، ودخلتها مرغمة، فور اقتناع النظام بأن أمنه ونفوذه في المنطقة، بل ووجوده أيضاً، أصبحوا على المحكّ، بعد ان استباحت دولة الاحتلال سيادتها في سورية وطهران، وألحقت ضربات موجعة بحزب الله، درعها الواقي وأولى خطوطها الدفاعية. في مواجهة هذه الحرب الدولية، تعوّل إيران على ولاء أذرعها الشيعية في المنطقة، وعلى قدراتها العسكرية المتزايدة وحنكتها السياسية، وامتلاكها ورقة حرب النفط والمجاري المائية التي تجعل الحلف الصهيوني يحسب لها ألف حساب.

(كاتبة وباحثة مغربية في الدوحة)

الأوليغارشية والصهيونية... التحالف التاريخي

عدي جوني

لا يسعى هذا المقال إلى توضيح ما هو واضح بقدر ما يسعى إلى إعادة قراءة العلاقة الوظيفية الوثيقة بين الأوليغارشية، العابرة للحدود والثقافات، والصهيونية التي نشأت وتأسّست بأيدي بيوت المال اليهودية متلبسةً قناع الدين وسيلةً لحشد تأييد اليهود وتعاطف ودعم حكومات الغرب لإقامة وطن قومي. وما يعنى به هذا المقال أولاً وأخيراً هو أنّ صراعنا مع الصهيونية كان وسيبقى صراع وجود لا صراعاً على الحدود.

تعني كلمة أوليغارشية بجذرها الإغريقي (أوليغارخيا) حرفياً (حكم الأقلية)، دلالة على شكل نظري لتركيبة السلطة، إذ تتركز أدوات الحكم والنفوذ بيد عدد محدود من الأشخاص، الذين لا يمتازون بالضرورة بخاصيّةٍ محدَّدةٍ أو عدّة خصائص مثل الطبقة الاجتماعية، والشهرة، والثروة، والمستوى العلمي، أو الانتماء السياسي أو الديني أو النفوذ العسكري. إلّا أنّ استخدام هذا المصطلح انحصر منذ مطلع القرن العشرين في شكله الاقتصادي والمالي، بل بات حالياً يقارب في دلالاته مصطلح «الدولة العميقة»، إن لم يتماهَ معه كلّياً.

لا يعدو هذا التحوّل في المعنى في السياق التاريخي سوى انعكاس لطبيعة التحوّلات التي طاولت بنية الاقتصاد ومكننة الصناعة والإنتاج الكمّي، وبروز الفكر المنفعي الرأسمالي، وظهور الشركات الكبرى (القابضة) بشكلها الكوزموبوليتاني العابر للهُويّات القومية والثقافية، وتنامي قدراتها على التحكّم وتوجيه سياسات الدول داخلياً وخارجياً. لكن كيف ارتبطت الأوليغارشية بمعناها المالي الضيّق بالمفهوم الإستراتيجي لسياسات الدول، وبإعادة تأويل الأسس الفكرية لمفهوم الدولة؟ ... قد يبدو الجواب على بساطته مفاجئاً، لكنّه يُفسّر (تاريخياً على الأقلّ) سيطرة النُخَبة الأولغارشية على سياسات الدول. الجواب وبكلمة واحدة: براءة الاختراع. لا أحسب قارئي العزيز جاهلاً بما تعنيه هذه الكلمة، لكن قد لا يدري بعضٌ أنّ هذه الكلمة أحكمت سيطرة الأوليغارشية على علاقات الإنتاج وأدواته بشكل كامل، إيغالاً في سياسات الاحتكار طمعاً بتحقيق فائض هائل من الأرباح. هل يختلف اثنان في أنّ الثورة الصناعية قامت أساساً على الاكتشافات العلمية، وعلى ما آلت إليه من اختراعات قلبت العالم رأساً على عقب في مختلف المجالات. وتكفي عودةٌ سريعةٌ إلى سِيَر العلماء والمخترعين في تلك الفترة لنتبيّنَ أنّ غالبيتهم كانوا فقراءَ لا يملكون القدرة على تمويل تطبيق اختراعاتهم عملياً، وهذا ما دفعهم إلى الاستعانة بالأثرياء الذين اشتروا بدورهم حقوق براءة الاختراع للاستفادة منها تجارياً واحتكارها. وأكبر مثال على ذلك أنّ جيمس واط باع حقوق اختراع محرّكه البخاري الشهير، الذي كان واحداً من أكثر أدوات الثورة الصناعية في بريطانيا أهمّيةً، إلى شركة كارون للصناعات المعدنية التي تأسست عام 1759، وتخصّصت في صناعة المدافع ذات السبطانات القصيرة، حتّى غدت واحدة من كبريات الشركات في أوروبا في القرن التاسع عشر. هذه المدافع التي انتجتها هذه الشركة استخدمتها البحرية الملكية البريطانية في يناير/ كانون الثاني 1839 لاحتلال ميناء عدن، لاستغلاله محطّةً لتخزين الفحم الحجري للسفن البخارية على طريق السويس- بومباي الجديد حينئذ، وشارك جنود شركة الهند الشرقية في المعركة التي أسفرت بفضل مدافع شركة كارون عن مقتل 150 من دون أن يصاب جنديٌّ بريطانيٌّ واحد ولو بخدش صغير.

> أحكمت «براءة الاختراع» سيطرة الأوليغارشية على علاقات الإنتاج وأدواته، إيغالاً في سياسات الاحتكار طمعاً بفائض هائل من الأرباح
>
> أدركت الأوليغارشية الأوروبية، وتحديداً اليهودية منها، الموقعَ الجغرافي المهمّ لفلسطين في خريطة التجارة العالمية

قد يتساءل القارئ: وأين الصهيونية من هذا كلّه؟... ألم يرسل وزير الخارجية البريطاني في الثاني من نوفمبر/ تشرين الثاني في العام 1917 رسالته الشهيرة التي عُرفت بـ«وعد بلفور» إلى اللورد ليونيل دي روتشيلد، يُؤكّد فيها تعهد بلاده إنشاء وطن قومي لليهود؟ ... ولا يخفى على أحد ما فعلته (ولا تزال) عائلة روتشيلد الداعمة للحركة الصهيونية وصاحبة المال والنفوذ في دعم كيان الاحتلال الإسرائيلي، حتّى إنّ حكومات الاحتلال المتعاقبة، منذ النكبة وحتّى زمن قريب، أطلقت اسم العائلة على عدد من مرافقها العامّة عِرفاناً بالجميل. لكن، ربّما لا يعرف كثيرون تفاصيلَ إضافيةً تكشف النفوذ الكبير لعائلة روتشيلد وسيطرتها على سياسات العديد من الدول الأوروبية، على النحو الذي يخدم مصالح العائلة وزيادة أرباحها.

في كتابه «آل روتشيلد: أنبياء المال، 1798-1848، ج1، دار بنغوين للنشر، 1999)، يُوضّح الباحث والمؤرّخ الأميركي (من أصل اسكوتلندي) نيل فيرغسون أنّ عائلة روتشيلد هي من حسمت مصير الحروب النابليونية (1803-1815). فقد كانت هذه الأسرة اليهودية تمتلك ثروةً كبيرةً قبل بداية الحروب النابليونية، وتهيمن على تجارة السبائك. وفي هذه الأثناء، لعب ناثان ماير روتشيلد دوراً فعالاً في تمويل المجهود الحربي البريطاني بمفرده تقريباً، إذ نظمّ شحنة السبائك إلى جيوش آرثر ويلزلي في جميع أنحاء أوروبا، بالإضافة إلى تقديم معونات مالية في شكل قروض مُيَسرة إلى حلفاء بريطانيا بلغت قيمتها ما يزيد عن تسعة ملايين جنيه إسترليني (ما يعادل 717 مليون يورو، أو869 مليون دولار اليوم). ويضيف فيرغسون أنّ ناثان، بفضل شبكة العائلة الواسعة في أنحاء أوروبا، تلقّى نبأ هزيمة نابليون في واترلو قبل يوم من إعلان الرسائل الرسمية للحكومة. غير أنّ الفوائد المالية المحتملة لم تكن من ضمن اهتمامات روتشيلد الأولى، فنقل الأنباء إلى الحكومة. وفقاً لحسابات ناثان روتشيلد فإنّ الانخفاض المستقبلي للاقتراض الحكومي الذي أحدثه السلام سيخلق ارتداداً في سندات الحكومة البريطانية بعد استقرار يدوم عامَين، وسينهي إعادة هيكلة الاقتصاد المحلّي بعد الحرب. اشترى ناثان على الفور سوق السندات الحكومية ثم انتظر عامَين، وباع السندات في السوق عام 1817، وحصد أرباحاً بلغت (والكلام لفيرغسون) 40%.

لم تكن فلسطين الموقع الوحيد الذي طرحته الحركة الصهيونية وطناً قومياً للشعب اليهودي، بل كانت في بداياتها تتحدّث عن وطن بديل خارج أوروبا، لكن وفي مسودَّة هدف الحركة الصهيونية الحديثة، المُقدَّمة إلى المؤتمر الصهيوني الأول في عام 1897، أكّد المجتمعون أنّ الحركة تسعى «إلى إقامة وطن للشعب اليهودي في فلسطين بموجب القانون العام»، استناداً إلى القراءة التاريخية لهيكل سليمان وأرض الميعاد. نشأت الوكالة اليهودية بفضل تمويل الأثرياء اليهود، ونشطت الدعاية الدينية المُتطرّفة وزعماء الحركة الصهيونية الذين وصفوا فلسطين بـ«أرض بلا شعب لشعب بلا أرض». كانت الأوليغارشية الأوروبية، وتحديداً اليهودية منها، تدرك جيّداً الموقعَ الجغرافي المهمّ لفلسطين في خريطة التجارة العالمية وممرات قناة السويس. لا يحتاج المرء كثيراً من الأدلّة على أنّ الحركة الصهيونية تقوم على فكر علماني، بل كان العديد من منظّريها شيوعيين. بيد أنّ غلبة العنصر الأشكنازي وثراءه أسّس دولة تقوم على اقتصاد رأسمالي بحت مرتبط بالغرب من جهة، وعلى فكرة الدين أساساً للهُوِيّة القومية من جهة أخرى، ممّا يدلّ على أنّ هذا الكيان نشأ ليقوم بدور وظيفي لترسيخ مصالح العالم الغربي (أي بعبارة أخرى الأوليغارشية الغربية) في هذه المنطقة، ويكفي دليلاً مشاركة كيان الاحتلال الإسرائيلي في العدوان الثلاثي على مصر بعد تأميم قناة السويس عام 1956.

في العام 1908 اكتُشِف أوّل بئرٍ للنفط في الشرق الأوسط، وتحديداً في منطقة مسجد سليمان جنوب غربي إيران، وبعد ثلاث سنوات جرى نقل النفط عبر أنابيب إلى مصفاة أُنشِئت في الجانب الإيراني من شطّ العرب. في دراسته «مائة عام من النفط في الشرق الأوسط، مركز كراون للدراسات الشرق أوسطية، جامعة براندايس، ماسوشستس، العدد 24، 2008)، يقول الباحث والأكاديمي روجر أوين إنّ هذا الحدث لفت انتباه القوى الكُبرى، وفي مُقدّمتها بريطانيا، وعلى الأخصّ قواتها البحرية. ومع بداية الحرب العالمية الأولى، وقعت مناوشات بين السلطنة العثمانية وألمانيا من جهة، وبريطانيا من جهة أخرى، للسيطرة على خطّ الأنابيب. من باب الاستنتاج، من غير الممكن أنّ اكتشاف هذا الحقل النفطي في إيران جرى بين عشيّةٍ وضحاها، بل سبقته دراسات وعمليات تنقيب استغرقت سنوات. هل كانت الأوليغارشيات الكُبرى غافلةً عن هذا الاكتشاف، الذي قلب الدنيا رأساً على عقب؟ ... في هذه الفترة كانت الحركة الصهيونية تعمل لحشد تأييد الدول الكبرى لمخطّطها في فلسطين، فتقاطعت المصالح وتشابكت. ولا يحتاج أحدنا دراساتٍ ومقالاتٍ ليعرف حجم الدعم الغربي لكيان الاحتلال، لكن من يقف فعلاً وراء هذا الدعم هو الشركات الكُبرى أيّاً كانت جنسياتها، التي ترى في هذا الكيان واحداً من أهم أدوات هيمنتها.

(كاتب ومترجم سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات لياك حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads